على المحتاجين» (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، العدد ٧٠٢، ١٩٨٨/٦/٥).

حملة فاشلة

اقدمت سلطات الاحتلال الاسرائيلي على اتخاذ خطوة جديدة في سياق ممارستها للضغط على المواطنين في قطاع غزة. فقد وضعت الادارة المدنية خطة لاستبدال هويات مواطني القطاع، ممن هم فوق سن السادسة عشر. وطبقاً للخطة، يترتب على كل مواطن تنطبق عليه هذه المواصفات المثول امام اجهزة الادارة المدنية المعنية، لاستبدال هويته القديمة بأخرى جديدة. وذكرت المصادر الاسرائيلية ان من يرفض القيام بهذه العملية، أو ترفض الادارة تجديد هويته، سوف يكون عرضة لأحد ثلاثة خيارات: الاعتقال، أو ترك المناطق المحتلة، أو النزول الى العمل السري (**القدس**، ١٩٨٨/٥/٧).

تهدف عملية الاستبدال الى «اخضاع المواطنين للقرارات الاحتلالية، وفرض رسوم عليهم، والزامهم بدفع الضرائب» (**الدستور**، ١٩٨٨/٥/٢٠)؛ كما تهدف الى استعادة الادارة المدنية سيطرتها على القطاع، في اعقاب فقدان الآف المواطنين هوياتهم خلال الانتفاضة» (**القدس**، ١٩٨٨/٥/٧). فقد اعدت سلطات الاحتلال جدولاً يتضمن تواريخ واسماء المناطق التي سوف يجرى استبدال البطاقات فيها تباعاً، وكذلك ارقام الهويات بما يتناسب وتنفيذ الخطة (**المصدر نفسه**).

وحتى تضيق سلطات الاحتلال الخناق على المواطنين، اشترطت للحصول على البطاقات الجديدة «تقديم اوارق ثبوتية تؤكد [سداد] مقدم الطلب الضرائب كافة المترتبة عليه، ان لجهة ضرائب الخدمات العامة، أو المرور، وغيرها، بما يعني كسر قرار القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة الخاص [بعدم دفع] الضرائب، سواء أكانت ضرائب اسرائيلية أم محلية... فاجراء دفع الضرائب يستوجب عودة الموظفين المخولين بتسلم اموال الضرائب واعطاء شهادات البراءة. باختصار، [تريد سلطات الاحتلال] عودة المؤسسات المحلية الادارية التي كانت قائمة [من قبل]» (**الافق**، نيقوسيا، العدد ١٩٧، ١٩٨٨/٥/٢٦).

في مواجهة ذلك، امتنع اهالي حي الرمال في غزة، الذين تقرر البدء بتجديد الهويات في منطقتهم، عن التوجه الى موقع استبدال الهويات، الذي حددته السلطات الاسرائيلية. وبذلك افشلوا الخطوة التي هلّلت لها سلطات الاحتلال، التي كان رد فعلها ان دهمت بيوت المواطنين في الحي المذكور، وأقامت الحواجز على الشوارع، واخذت تصادر بطاقات الهوية، بهدف ارغام اصحابها على التوجه الى نقطة الاستبدال والحصول على بطاقات جديدة (**الاتحاد**، ١٩٨٨/٥/١١).

غاز اميركي مسيل للدموع

ذكرت الاذاعة الاسرائيلية ان اسرائيل اشترت منذ بدء الانتفاضة في المناطق المحتلة ١٢٠ الف قنبلة غاز مسيل للدموع من شركات اميركية، لاستخدامها في تفريق المتظاهرين (**القبس**، ١٩٨٨/٦/٢). وفي هذا الصدد، ذكر نائب رئيس شركة ترانستكنولوجي، بيل اليسون، التي تبيع الغاز لأسرائيل، ان هذا النوع من الغاز آمن، اذا استخدم بطريقة مناسبة. لكن استنشاقه بكميات كبيرة، أو استخدامه في اماكن مغلقة، يؤدي الى الوفاة (**سايبروس ويكلي**، العدد ٤٤٨، ٣ ـ ١٩٨٨/٦/٩)، وهو ما قامت به، عملياً، سلطات الاحتلال. فاستناداً الى ما ذكره الناطق بلسان وكالة غوث اللاجئين (اونروا)، بيل لي، فان غالبية حالات الوفاة في صفوف المواطنين وقعت بسبب اطلاق الجنود الاسرائيليين كميات كبيرة من الغاز المسيل للدموع داخل غرف مغلقة، كالملاجىء والبيوت والعيادات الطبية. وأضاف، انه تمت معالجة ١٢٨٥ حالة معاناة في التنفس، سببها استنشاق غاز مسيل للدموع، مما دفع شركة شيرمان اوكس الى التوقف عن توريد الغاز المسيل للدموع الى اسرائيل وتحميلها مسؤولية استخدامه بطريقة غير سليمة (**المصدر نفسه**).

ترحيل د. عوض

بتاريخ ١٩٨٨/٥/١٤، وقّع رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير، بصفته وزيراً للداخلية، امراً يقضي بابعاد مدير المركز الفلسطيني لدراسات اللاعنف في القدس، د. مبارك عوض. وقامت الشرطة الاسرائيلية باعتقال عوض في منزله في ساعة متأخرة من اليوم عينه، وسلّمته أمراً بابعاده الى